

## لا تحظى بإجماع سياسي وترهن مستقبل القطاع للأوهام خطة إصلاح قطاع الكهرباء في لبنان غير قابلة للتطبيق

عادل مرتضى

متابعة للملف الذي فتحته «السفير» لمناقشة قضايا الطاقة في لبنان، ولدعم خيار تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في لبنان وترشيد الاستهلاك وضبط الطلب في الاستخدامات كافة، ومتابعة لنقاش «خطة سياسة قطاع الكهرباء» التي اقترحها وزير الطاقة جبران باسيل في حزيران الماضي، ومناقشة مشروع قانون حفظ الطاقة، ومواكبة ومناقشة حملة استبدال اللمبات وتشجيع استخدام السخانات الشمسية... ننشر الجزء الاول من دراسة الدكتور عادل مرتضى النقدية التي خص بها «السفير» لمناقشة خطة «سياسة قطاع الكهرباء» التي اعلنها الوزير جبران باسيل، للمساهمة في النقاش في قضايا وخيارات ذات اهمية عالية، كونها تلزم لبنان لفترات طويلة، ويمكن لأي خيار ان ينقل البلد إما الى المزيد من الظلمة والهدر والعجز واستنزاف اموال الخزينة والشعب اللبناني، وإما الى الضؤ والطاقة المستدامة من مصادر غير ناضبة وغير خطيرة. مع الاشارة الى ان الكاتب بروفيسور في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية (اختصاص طاقة) وحائز على دكتوراه هندسة في الطاقة ودكتوراه دولة في الطاقة المتجددة وساهم كخبير عالمي بوضع الخطط والسياسات في هذا المجال وله ابحاث ودراسات علمية عالمية منشورة... على ان ننشر الجزء الثاني من الدراسة الثلاثاء المقبل .

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠١٠ على «خطة سياسة قطاع الكهرباء»، التي وضعها وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، الهادفة إلى توفير التيار الكهربائي على مدار ساعات اليوم، وزيادة الإنتاج ليصل بعد عام ٢٠١٥ إلى ٥ آلاف ميغاوات، ومعالجة عجز مؤسسة كهرباء لبنان. وذلك عبر برنامج استثماري بقيمة ٦,٥٢ مليارات دولار تتشارك في تمويله الدولة (١,٥٥ مليار دولار) مع القطاع الخاص (٢,٥٢ مليار دولار) وقروض خارجية (١,٤٥ مليار دولار). وتهدف الخطة الى تأمين إنتاج ثلثي (٢/٣) الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي المسال من دون ان تلحظ كلفة البنى التحتية للغاز المسال أو طرق تمويلها .

وفي تاريخ ٢٤ آب ٢٠١٠ انتقد رئيس «تكتل التغيير والاصلاح» النائب ميشال عون خطط الحكومات السابقة للرئيس الحريري وقال «كيف تم جلب ٤ معامل كهرباء على الغاز والغاز غير متوافر، وكيف تم وضع معمل على الغاز في بعلبك من دون وسيلة لإيصال الغاز الي بعلبك»، في الوقت الذي تعتمد فيه خطة الوزير باسيل على الغاز المسال من دون التأكد من إمكانية تأمينه، كما تطرح نقل معمل إنتاج الكهرباء من بعلبك الى صور لتأمين الغاز الطبيعي له، علماً ان معمل بعلبك ليس معملاً معداً بالأصل للمعمل على الغاز الطبيعي؟ الاجماع السياسي المفترض على الخطة خرقة السيد حسن نصرالله بدعوته الحكومة بتاريخ ٢٤ آب الى «دراسة خطة لبناء مفاعل نووي للطاقة السلمية» لإنتاج الكهرباء وكذلك نصح الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد المسؤولين في لبنان خلال زيارته الاخيرة الى إنشاء ثلاثة مفاعل نووية لإنتاج الطاقة لكي يتمكن لبنان من حل أزمة الكهرباء. كما رأى عضو كتلة المستقبل النائب محمد قباني ان «الحل الجذري يبدأ من تطبيق قانون إصلاح قطاع الكهرباء، اي القانون ٤٦٢ وإنشاء الهيئة الناظمة» وهذا عكس ما تطرحه خطة الوزير باسيل. وقد اقر مجلس النواب بتاريخ 17 آب قانون النفط . وكما استفاض في شرحه السياسيون ووزير الطاقة والمياه نفسه، فمن المتوقع ان يستخرج لبنان النفط والغاز في حدود ٨ سنوات. فاذا كان استخراج الغاز الطبيعي شبه مؤكد، فلماذا اعتمدت خطة الوزير باسيل على الغاز المسال وتمويل إنشاء معامل تحويل الغاز

السائل الى غاز طبيعي بكلفة عالية جداً، مع العلم ان هذه المعامل تحتاج لإنشائها مدة ٤ سنوات على الأقل، مما يعني انه سوف يتم استخدامها مدة ٣ او اربع سنوات فقط قبل العودة الى استخدام الغاز الطبيعي اللبناني «الشبه المؤكد» اكتشافه؟! ما التخصص؟

ورقة الوزير باسيل لا تتضمن خيار بيع القطاع أو أجزاء منه، إلا أنها تُدخل القطاع الخاص إليه من باب إنشاء معامل إنتاج وعقود الصيانة والتشغيل وإدارة التوزيع وتركيب العدادات الذكية... مع الإشارة الى أن ما كتبه عدنان الحاج في جريدة «السفير» (تاريخ ٢٥ آب ٢٠١٠) «ان صعوبات مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام تصطدم اولاً وأخيراً بصعوبة الصيغة التي تقوم على التشرية والتخصية، ومن ثم صعوبة طريقة التمويل والمساهمة من دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بإدارة المؤسسات والمشاريع. لذلك هذه الامور لا يكفي تنظيمها لا بالقانون ولا من يحزنون، اذ تحتاج الى قرارات وتوجهات القبول بالتخصية او عدم قبولها». ووفق دراسة البنك الدولي (تقرير رقم ٤٢٤٢١ الصادر عام ٢٠٠٨)، ان حصة انتاج الكهرباء من المولدات الخاصة سوف تتخطى الـ ٦٥% بحلول عام ٢٠١٥.

أذا بينما الصراع يدور حول القبول بالتخصية او عدمه، تسير الامور الفعلية الى تسليم إنتاج الكهرباء الى اصحاب المولدات الخاصة وبكلفة عالية جدا على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن وعلى البيئة) نظرا للنسبة العالية من الغازات الملوثة للهواء التي تنبعث من المولدات بين الأحياء السكنية. حملة دعائية

هذا وقام وزير الطاقة والمياه بالاعتماد على حملة دعائية غير مسبوقه (لوزير) في الصحافة والوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة وعلى اللوحات الاعلانية للترويج لخطته وعقد مؤتمراً في الاونيسكو لهذه الغاية قدمه على طريقة العروض الاميركية التي يعتمدها السياسيون للترويج لبرامجهم، وصورت الحملة الدعائية «لبنان افتراضي» - virtuel - يتمتع بالكهرباء ٢٤ ساعة على مدار اليوم في الوقت الذي استفاق فيه المواطنون على أزمة الكهرباء المتفاقمة فنزلوا الى الشوارع وقاموا بحملات احتجاجية ادت الى قطع الطرق. ولم تنفع الحملات الدعائية لتخدير المواطنين والإيحاء لهم بأحلام جميلة وفق ما توحيه اغنية «قوم فوت نام وصير حلام انه فيه عندك كهرباء.»

وبينما اوحت خطة وزارة الطاقة انها تعتمد على زيادة التعرفه بمعدل ٤٣% بحلول عام ٢٠١٥ لسد العجز، صرح ادغار شهاب (المسؤول في برنامج الامم المتحدة الانمائي عن «مشروع المركز اللبناني لحفظ الطاقة» في وزارة الطاقة والمياه) على شاشة احدى المحطة التلفزيونية، في اطار الترويج للحملة التي تقوم بها وزارة الطاقة لتوزيع ٣ ملايين لمبة موفرة للطاقة، ان الهدف من هذه الحملة هو توفير فاتورة الكهرباء الرسمية على المواطنين التي تعتبر مرتفعة جداً، وان الأجدى بالمبالغ الموفرة ان يصرّفها المواطنون لسد حاجات عائلاتهم... ولا نعلم اذا كان هذا التصريح يصب في مصلحة خطة الوزارة لزيادة التعرفه او انه يهدف الى تهيئة الأجواء لقطع الطريق على اي احتمال لزيادة التعرفه في المستقبل لكونه يروج ان التعرفه الحالية عالية جداً! بالرغم من ان اغلب دول المنطقة قد رفعت الدعم عن المحروقات والكهرباء بما فيها سوريا وايران حديثاً. نستنتج مما تقدم هشاشة الاجماع السياسي على الخطة التي اقرها مجلس الوزراء ولا بد من مناقشة نقدية لها لتصويب المسار وتبيان الثغرات والعوائق التي تحول دون تنفيذها، وتحقيق اهدافها المرجوة.

صلاحيات استثنائية للوزير

ترتكز خطة إصلاح قطاع الكهرباء على حصول وزير الطاقة جبران باسيل على صلاحيات استثنائية من خلال وضع الحصة التي تمولها الدولة من الخطة في موازنة وزارة الطاقة والمياه. وهذا ما يتيح للوزير الإنفاق من داخل الموازنة من دون التقيد بأية شروط ممكن

ان تشترطها الجهات الخارجية والداخلية المعنية والمتعلقة بطرق التنفيذ. كما تهدف الخطة الى ابقاء شركة كهرباء لبنان تحت مفاعل المرسوم ٤٥١٧ الذي يربطها من حيث الانفاق والعقود بسلطة وزير الطاقة والمياه .

لا تقتصر خطة الإصلاح على قطاع الكهرباء فحسب بل تتسع لتطال قطاع النقل بحيث رصدت إنشاء خط للغاز الطبيعي على طول الساحل اللبناني يمتد تحت مسار خطوط سكك الحديد لتزويد معامل الانتاج (من البداوي حتى صور) ومحطات وقود السيارات بالغاز الطبيعي وكذلك المصانع والمنازل. ويظهر انها وجدت الحل لمشكلة الأملاك البحرية لكون خط الغاز المزمع إنشاؤه على الساحل اللبناني قبل عام ٢٠١٤ سوف يخترق المنتجعات السياحية وغيرها القائمة على الأملاك البحرية! ويفترض ان تكون قد حلت المشكلات الفنية بحيث لا يتعارض خط الغاز مع الاحتمالات المستقبلية لإحياء سكك الحديد . وتطالب الخطة صراحة بتعديل القانون رقم ٤٦٢ (عام ٢٠٠٢) المتعلق بالكهرباء بحيث «لا يتعارض مع الخطة الموضوعية» (في حين ان الاصول تقتضي ان لا تتعارض الخطط الموضوعية من الوزارات مع القانون!) والمقصود إلغاء إنشاء الهيئة الناطمة لقطاع الكهرباء التي لحظها القانون، بحيث يصبح للوزير السلطة المطلقة على قطاع الطاقة ! وتلحظ الخطة بسط سلطة وزارة الطاقة على شركات الكهرباء التي تملك امتيازات من الدولة (زحلة، عاليه، بحدون، جبيل) من خلال تصفية الامتيازات ولم تلحظ المبالغ التي سوف يتوجب دفعها لتلك الشركات ومصير العاملين فيها. ان شركات الامتياز تشتري الكهرباء من شركة كهرباء لبنان بسعر ٧٥ ل.ل./كيلوات ساعة وتبيعه للمواطنين بتعرفة الكهرباء المتبعة. وركزت ورقة باسيل على ان هذا الوضع قد رتب خسارة على شركة الكهرباء على مدار السنين مقداره ١٨٥ مليون دولار خسارة (الفرق بين تعرفه الكهرباء وسعر المبيع لشركات الامتياز). هذا الطرح يمكن ان يكون صحيحا في حال كانت الجباية من قبل شركة كهرباء لبنان توازي الـ ٩٨ % كما في شركات الامتياز، انما في ظل الوضع الحالي، فإن سعر انتاج الكيلوات ساعة هو ٢٥٥ ل.ل. وبلغت مساهمة الدولة حسب ارقام الخطة ما يوازي ٧٥ % من الفاتورة النفطية عام ٢٠٠٩ (اي بما يوازي ١٩١ ل.ل./ لكل كيلوات ساعة منتج)، مما يعني ان الجباية الفعلية المحققة لشركة كهرباء لبنان لا تتعدى ٦٤ ل.ل. لكل كيلوات ساعة منتج او مستجر (من سوريا ومصر) بحيث ان شركة كهرباء لبنان تجني ارباحا مقدارها ١١ ل.ل. لكل كيلوات ساعة مبيع الى شركات الامتياز. تلحظ الخطة إنشاء المركز اللبناني لحفظ الطاقة التابع لوزارة الطاقة والمياه من خلال إصدار قانون حفظ الطاقة وبسط سلطة هذا المركز على المواصفات والمقاييس وإصدار شهادات الاعتماد والبحث العلمي ورخص البناء وغيرها (وفق مسودة مشروع قانون حفظ الطاقة). وكان مجلس الخدمة المدنية بكتابه رقم ٤٥٩ تاريخ ١٨ اذار ٢٠٠٨ قد رأى ان الحاجة غير قائمة لإنشاء المركز اللبناني لحفظ الطاقة .

الواقع الحالي للقطاع وفق توقعات الوزير باسيل سوف يصل الطلب على الطاقة بحدود عام ٢٠١٤ الى ٤٠٠٠ ميغاوات وما بعد عام ٢٠١٥ الى ٥٠٠٠ ميغاوات. وهنا تجدر الاشارة الى ان توقعات مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان المهندس كمال حايك في ورشة العمل الوطنية في مجلس النواب حول «التخطيط المتكامل للتوسع في المنظومة الكهربائية» في ١٥ ايلول ٢٠٠٨ كانت ٣١٨٠ ميغاوات في حلول عام ٢٠٢٢. اما توقعات البنك الدولي (تقرير عام ٢٠٠٨) فهي ٤٠٠٠ ميغاوات بعد عام 2015 ان الفرق بين توقعات الوزير والتوقعات الاخرى هي بين ١٠٠٠ و ١٨٢٠ ميغاوات وكلفة انشائها بين ١,٢٥ و ٢,٥ مليار دولار اميركي. وهنا نتساءل ما هو الرقم الصحيح؟

بلغت كلفة انتاج الكيلوات ساعة ١٧,١٤ سنت (دولار اميركي) عام ٢٠٠٩ موزعة ١٠,٧٧ سنت للوقود و ٦,٣٧ سنت تكاليف النقل والانتاج والتوزيع. إن كلفة انتاج الكهرباء في لبنان تعتبر الاعلى في المنطقة مما يعكس الحالة المتردية للادارة والتجهيزات وشبكات

النقل والتوزيع. حتى ان كلفتها اعلی من كلفة انتاج الطاقة الكهربائية من مزارع الهواء (٦ الى ١٠ سنت للكيلوات ساعة) ومعامل الطاقة الشمسية الحرارية (13 CSP الى 22 سنت للكيلوات ساعة).

بلغت مساهمة الدولة في موازنة شركة كهرباء لبنان ١٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ مما يعني ١٢,٧٣ سنت دولار لكل كيلوات ساعة. هذه المساهمة تفوق الحوافز التي تدفعها الدول الاوروبية لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة. اما الجباية الفعلية فلم تتعد ما معدله ٤,٤١ سنت دولار للكيلوات بالرغم من ان معدل التعرفة الوسطية (النظرية) المتبعة منذ عام ١٩٩٤ هي بحدود ٩,٦ سنت/ دولار للكيلوات ساعة. ان الدول المجاورة غير المنتجة للنفط مثل الاردن، المغرب، تركيا وسوريا جزئياً، قد الغت الدعم عن الكهرباء منذ سنوات، فهل يعقل ان تدعم الدولة اللبنانية الهدر في قطاع الكهرباء كما لو انها دولة غنية منتجة للبترو؟

عوائق خطة وزير الطاقة

إن خطة الوزير باسيل تضرب عرض الحائط توصيات ورشتي العمل الوطنيتين في مجلس النواب عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ حول «التخطيط المتكامل للتوسع في المنظومة الكهربائية اللبنانية» لجهة تطبيق القانون ٤٦٢ وإنشاء الهيئة الناظمة. وهي تركز على ١٠ مبادرات تغطي المحاور الأساسية الثلاثة للقطاع الكهربائي: البنى التحتية، المصادر والطلب، والأطر القانونية وتتألف من ٤٢ بندا. وتتضمن كذلك البرامج التنفيذية لهذه المبادرات مع موازنتها، وطرق تمويلها، وإطارها الزمني التنفيذي. ويقول باسيل في ورقته إن إلغاء أي من هذه المبادرات أو تأخير تنفيذ بنودها يؤدي حتماً إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي، أي إنقاذ القطاع الكهربائي للوصول إلى تغذية كهربائية مستدامة بعد مرحلة إنقاذية انتقالية تتراوح بين ٣ و ٤ سنوات .

إذا كان تنفيذ بعض البنود مرتبط بإرادة الدولة، فإن القسم الأكبر من البنود مرتبط بمصادر التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص غير المضمونة، وبإصدار القوانين والتشريعات التي من الصعب التوافق عليها في الإطار الزمني المحدد، وبالنواحي الفنية المتعلقة بإنشاء محطة لاستيراد الغاز المسال وتحويله إلى غاز طبيعي وتخزينه والتي لم يحدد مكانها بعد) سلعانا أو الزهراني) كما تحتاج الى استثمارات كبيرة غير مرصودة في الخطة. اما خط الغاز الساحلي المقترح، فيفترض التوافق على مساره مع وزارة الأشغال العامة والنقل وحل مشكلة التعديات على الأملاك البحرية. كذلك فالمعوقات المالية امام تنفيذ الخطة كبيرة من كلفة محطة الغاز السائل والكلفة العالية للتأمين على ناقلات الغاز المسال القادمة الى لبنان لاعتبارات امنية والتي لم تأخذها الخطة في الحسبان، كما ان ناقلات الغاز المسال ومحطات التخزين تشكل هدفاً سهلاً للعدو الاسرائيلي وللارهاب مما يفترض تقديم الضمانات اللازمة للسلامة لسكان المدن القريبة من محطة استيراد الغاز المسال، علما ان فرنسا قد اوقفت مؤخراً العمل على إنشاء محطة استيراد الغاز المسال في «دنكيرك» لأسباب تقنية وأمنية .

هذا جزء من المشاكل الفعلية التي سوف تعترض الخطة وتمنع تنفيذ القسم الأكبر من مبادراتها وبنودها، مما يعني، وفق تحذير الوزير باسيل نفسه، ان الخطة لن تؤدي حتماً الى تحقيق إنقاذ قطاع الكهرباء كما هو مفترض .

زيادة العجز والهدر

من المتوقع ان يؤدي فشل الخطة الى استنزاف كامل قدرات الدولة التي يمكن ان توظف في خطة واقعية لإصلاح القطاع وسوف تؤدي الى تسليم قطاع الكهرباء بالكامل أو بالقسم الأكبر منه (٦٥% وما فوق) الى أصحاب المولدات الخاصة بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع ان يصل العجز الإضافي لقطاع الكهرباء في السنوات الأربع القادمة الى ٨ مليارات دولار على حساب الخزينة اللبنانية (التعرفة المقترحة سوف ترتفع تدريجياً الى ١٤,٨ سنت دولار للكيلوات ساعة وكلفة الإنتاج لن تنخفض لعدم توفر الغاز الطبيعي قبل عام

٢٠١٥ لا بل سوف تزيد في حال واصل سعر برميل البترول ارتفاعه)، كما انه من الصعوبة الحد من الهدر غير الفني وفق الخطة الملحوظة وفي الفترة الزمنية المحددة. إضافة الى ذلك فان استئجار البواخر واستئجار الكهرباء من تركيا، سوف يزيد كمية الكهرباء الموزعة مع ما يرافقها من زيادة الأعباء المالية نتيجة الفرق بين سعر الشراء والتعرفة. ( إن هذه المبالغ المتوقع إهدارها يمكنها ان تجهز في حال تم حسن توظيفها من ٢٢٠٠ الى ٢٥٠٠ ميغاوات من المعامل المنتجة للكهرباء من الطاقة المتجددة (هواء وطاقة شمسية وطاقة مائية وغيرها) وتوفر على لبنان فاتورة استيراد محروقات باهظة. هذا بالإضافة الى خلق آلاف فرص العمل وتمكين لبنان من تصدير خبراته في الطاقة المتجددة. للمقارنة، فإن المملكة المغربية التي تعتمد على استيراد المحروقات بالكامل مثل لبنان قد اتخذت خياراتها بتفعيل انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بحيث تغطي ٤٢% من استهلاك الكهرباء بحدود عام 2015 منها ٨٠٠٠ ميغاوات على الهواء و٢٠٠٠ ميغاوات كهرباء من الطاقة الشمسية) وشتان الفرق بين خيارات لبنان والمغرب في هذا المجال .